# اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٢ ذو القعدة ١٤٣٦هـ سبتمبر ٢٠١٥م

- أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية

- استثمار التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني

- الدلالة العرفانية وتراجع دور التركيب / الإعراب في إنتاج الكلام وتأويله

- البعد الثقافي في تعليم العربية لغة ثانية من وجهة نظر لسانية تداولية

- إشكاليّات الرُّؤية النّحتِيّة عند ابن فارس

- تصنيف الأفعال والأسماء في نظريّة أصناف الأشياء

- مفهوم الوظيفة المعجمية في نظرية معنى - نص و أثرها في تعليم الألسنة

- قراءة في كتاب « نحو معجم تاريخي للغة العربية »

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

# إشكاليّات الرُّؤية النّحتِيّة عند ابن فارس

* شفيقة وعيل

## ما قبل الإشكاليّات:

### عن النَّحت:

الجذر (نَحَتَ) لغةً يعني نَـجَـرَ الشيءَ وسوَّاه بحديدة[٢]. واستُعير للدّلالة على أحد طُرق توليد اللّغة، وهو إنتاجُ كلمةٍ من كلمتَين أو أكثر، تدلّ على معنى ما انتُزِعتْ منه[٣].

وقد عرَفَه اللّغويّون قبل ابن فارس (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، فمنهم من مَرّ عليه في غير بابه ومنهم من لم يُعِرْهُ اهتمامًا. وأقدَمُ من أشار إليه الخليلُ بن أحمد (١٧٠هـ/ ٧٨٦م)[٤] الذي لم يتوسّع فيه بما يؤسّسُ لبابٍ متَّضِح الملامح من أبواب اللّغة. وعرَفَه سيبويه (١٨٠هـ/ ٧٩٦ م) أيضًا، فيما يبدو، لكنْ لم يهتمّ به، لأنه عندَه من المسموع الذي لا يُقاس عليه[٥]. كما أدرجَ ابنُ السّكّيت (٢٤٤ه/ ٨٥٨ م) تركيباتٍ نحتيَّةً فيما يَصِحُّ أن يُقال[٦]، ولم يُعنَ ابنُ جنيّ (٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) به إطلاقًا، وأورَدَ أمثلَتَهُ في تحرير باب مصاقبة الألفاظ لمصاقبة المعاني[٧].

واستثمرَ ابن فارس المدوَّنةَ اللّغويّةَ العربيّةَ وَفْق مبدأ الاختزال[٨]، فاجتهد في طَرْق تأثيلها بما لم يسبِقْهُ إليه أحد. وتنبني فلسفته على كون الكلمة العربيّة التي تزيد على ثلاثةِ أحرف ليست أصيلةً بل متفرِّعةً من الثلاثيّ إمّا بنحتِ كلمَتَين، أو بزيادة حرف أو أكثر. وهي لا شكَّ فكرةٌ جديدة وعبقريّة احتاجت إلى استقراءٍ للمدوّنة اللّغويّة وفهمٍ عميق لها. لكنْ، هل يرقى هذا الجهد على جِدَّتِهِ وعبقريَّتِه إلى أن يكون «نظريّةً

باحثة دكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأمريكيّة في بيروت، وفي الدّراسات القرآنيّة بجامعة باتنة بالجزائر)



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لغويَّةً شاملةً يأخذُ بعضُها بِحُجُزِ بعضٍ، ويُــرتَّب آخرُها على أوَّلِها»[٩]؟ والداعي إلى هذا السّؤال هو كونُ مفهوم النّظريّة – بوصفها نسيجًا مُـحْكَمًا يُــفضي بعضُه إلى بعض دون تناقض ولا ثغرات– لا يتماهى والإشكاليات التي تعجُّ بها رؤيةُ ابن فارس في باب النّحت[١٠].

تنبغي الإشارة إلى أنّه ليسَ غاية هذه الورقة أن ترصُد سقطاتِ ابن فارس ولا أن تستنقص من جهده العملاق بقدر ما تحاول أن تشرح طبيعةَ الإطار الذي جاءت رؤيتُه النّحتيّة ضِمْنَــه. فهذه الرُّؤية لم تأتِ للتّقنين ولا لوضع أسسٍ قياسيّة، ولكن لاستخلاص رؤية عامّة قائمة على نظريّة الأصول لشرح مُخرَجات الـمُدَوَّنة العربيّة. وقد فتح ابنُ فارس بذلك بابًا لاشتغال المعجم العربيّ من الداخل، بما يجعل التوليدَ اللّغويّ منوطًا بالزمان والمكان وخصائص العربيّة وإمكاناتها الدّلاليّة المتاحة لا بالقياسات التي قد تلوي عُنُقَ اللّغة وتعيقُ توالدَها وانتعاشَها.

**منهج البحث وأسئلته:**

لقد عجّ البحثُ اللّغويّ بالدراسات التي تُعنى بجهد ابن فارس[١١]. وما ورقتي هذه إلا محاولةٌ أخرى لفهم رؤيته النّحتيّة عَبْرَ رَصْدِ إشكاليّاتها، لكنْ من منظور مختلف شيئًا ما، وذلك بتقديمها للإشكاليّات ضمنَ إطارَين: تنظيريّ مفاهيميّ وتطبيقيّ. يقيِّمُ الأوّلُ الجانبَ النظريَّ، ويرصُدُ الثاني الجانبَ التطبيقيَّ للعلاقة بين آليّات النّحت ومُخرَجاته من جهة، وبين آليّات النّحت مع بعضها من جهة أخرى. وسأعتمد المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ في قراءة اشتغال الرؤية النّحتيّة عند ابن فارس، وهذا من خلال كتابَيه الجليلَين: «معجم مقاييس اللّغة» و«الصّاحبي في فقه اللّغة». ولبلوغ ذلك، تعمل الورقة على الإجابة عن أسئلة محوريّة أهمّها:

- ما مدى تصوُّر ابن فارس للنّحت في مقابلة الوضع؟
- هل انسجمَتْ نظريَّــتُه في الأصول مع رؤيتِه النّحتيّة؟
- ما مدى وضوح المصطلحات وتطبيقاتها عنده؟
- إلى أيّ مدى قدّمتْ آلــيَّــاتُ ابن فارس في النّحت تصوُّرًا كليًّا متكاملًا ومترابطًا وغيرَ متناقض؟
- أين يقع جهده المعجميّ بين التأسيس لنظريّةٍ وتفسيرِ مدوَّنةٍ قائمة؟



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

## أوّلًا، الإشكاليّات النّظريّة للنّحت عند ابن فارس

### إشكاليّة التعريف:

عرّف ابنُ فارس النّحت بأنْ "تُؤخَذ كلمتان وتُنحَت منهما كلمةٌ واحدةٌ آخِذةٌ منهما بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم (حيعَلَ الرّجُلُ) إذا قال: حيَّ على. ومن الشيء الذي كأنّه مُتَّفَقٌ عليه قولُهم (عبشميّ)"[١٢]. واشترط أن تكون الكلمتان صحيحتَـي المعنى، مطّردتَي القياس[١٣]. ويحمل هذا التعريف في طيّاته إشكاليّاتٍ تستدعي أن نقف عندها.

**أوّلا**، أظهرت التطبيقاتُ أنّ ابنَ فارس لم يحصُر نفسَه بقيدِ «الكلمتَـيْن» فقد نَحَتَ من ثلاثِ كلماتٍ نحو: (القلفع) وهو ما يبس من الطين على الأرض مِن (قفع) و(قلع) و(قلف)[١٤]؛ و(السَّحْبل) وهو الوادي الواسع من (سحل) و(سَبَل) و(سَحَبَ)[١٥]، وغيرهما.

**ثانيًا**، أشارَ ابنُ فارس إلى مثالَيْ الخليل في **نحت الجملة** (حيْعَلَ) و(عبشمَ) من غير أن يعرِّجَ عليهما أو على قبيلِهما في تطبيقاته، فهل هذا يعني أنّه لا يعترف بهذا النوع من النّحت؟ يرى الحمزاوي أنّ ابنَ فارس لم يتكلّم عن هذه الأمثلة لأنّها «محدودة وغير مطَّرِدة»[١٦]. لكنّ هذا النوع من النّحت كان الأقدمَ والأوضح لدى اللّغويِّين، حتى لو لم يُطَوَّرْ، بل هو ممّا عَدَّه ابنُ فارس نفسُه «متَّفَقًا عليه»، ثمّ إنّ منظومَتنا الإسلاميّةَ تحديدًا غنيّةٌ بمثله. فهل يُطَّرَح المتَّفَقُ عليه ويُدرَجُ ما اعـتُمِلَ ممّا ليس فيه ذِكرٌ سابق؟ أم أنّ هذا المتَّفَقَ عليه لا يخدُمُ فكرةَ المعجميّة التي يتغيّاها؟

**ثالثًا**، يصنِّفُ ابنُ فارس في تطبيقاتِه ما زاد على الثلاثيّ إلى نوعَين: منحوتٍ (من كلمتَين) ومزيدٍ (وهو ما زيدَ فيه حرفٌ على الأصل الثلاثيّ) وقد يتزاحمان في كلمة، وقد يكون المزيدُ من أقسام المنحوت كما سنرى لاحقًا، لكنّ تعريفَه لا يشمل المزيدَ بأيّ شكلٍ من الأشكال.

يبدو، إذًا، أنّ تصوُّرَ النّحت لم يكن قد استوى لدى ابن فارس بشكل يسمحُ له أن يعرّفه تعريفًا جامعًا مانعًا أو يسمحُ لنا أن نزعُم أنّه انطلق فيه من منظور كُـلِّيّ مُـحكَم يصلُح أن يؤسّسَ لنظرّية.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**إشكاليّة الغاية:**

يثيرُ غيابُ رؤيةٍ هرميّةٍ للنّحت عند ابن فارس سؤالَ الغاية، فهل قصَدَ بناءَ نظريّةٍ نحتيّة قياسيّة تُـنتِجُ كلماتٍ فوثلاثيّة[١٧] من أصول ثنائيّة وثلاثيّة أم أراد تفسيرَ موادّ لغويّة سماعيّة وفق نظرته في الأصول؟ بمعنى آخر: هل كان يؤسّس فعلًا لمذهب في القياس أم كان يشرَحُ ما خاله مذهبًا تكوَّنَت وفْقَه الموادُّ العربيّةُ الفوثلاثيّة؟

قال: «اعلم أنّ للرُّباعيّ والخُماسيّ مذهبًا في القياس، يَستَنْبِطه النَّظرُ الدَّقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوتٌ»[١٨]. في العبارة ملامح رؤية قياسيّة للنّحت، أكّدَها ابن فارس بتطبيقاته على الموادّ الفَوْثلاثيّة، لكنّه لم يطبّقها إلا على ما هو بالفعل موجودٌ في المدوّنة العربيّة. ولو كان غرضُهُ تأسيسَ نظريّةٍ نحتيّةٍ لَـبدأ من أصول معجميّة ودوَّرَها فأنتجَ عنها موادّ احتماليّة يقبَل منها الدالَّ المستَعْمَلَ ويرفض غيرَ الدالِّ المهمَلَ[١٩]. ذلك أنّ مقاربةَ ابن فارس تَـميلُ إلى «تأصيل المعاني للمدوّنة العربيّة»[٢٠]. وهي إحدى الوظائف الرئيسة في المعجميّة التاريخيّة الحديثة[٢١]، وتُعنى بدراسة أصول الكلمات، من حيثُ انحدارُها من لغةٍ أمّ، أو دخولُـها بالاقتراض[٢٢]، كما تُعنى بالعلاقات بين الصِّيَغ الأصليّة والصّيَغ الفرعيّة المتولِّدة عنها بنيويًّا أو دلاليًّا[٢٣].

وقد أدركَ ابنُ فارس الطبيعةَ التّأويلية المطواعة للنّحت، فوعى أنّ الصورة القياسيّة التي قدّمها هي نسخَتُهُ الخاصّة عنه. ويتجلّى هذا في تعدّد أوجه التّأصيل عنده[٢٤]، وتصريـحِه أحيانًا كثيرةً باحتمال وجود وجهٍ للقياس لم يهتدِ إليه[٢٥].

بناءً على كل ذلك، ما مدى صحّة القول بنظريّةٍ نحتيّةٍ غير قياسيّةٍ غير جامعة، وقاصرة عن تأثيل بعض موادّ اللّغة؟

**إشكاليّة التصوُّر في ظلّ نظريّة الأصول:**

ترتبط مسألة الأصول بالنّحت ارتباطًا وثيقًا، وفيها خلاف متجذّر[٢٦]. فمَن قال بأنّ ما فوقَ الثلاثيّ من الكلمات العربيّة **أصلٌ** خرج من مأزَقِ تأصيلها. ومن قال إنّها ليست بأصلٍ اضطرَّ إلى إيجادِ علاقةٍ تربطها بالأصول الثنائيّة والثلاثيّة. وعزاها ابنُ فارس إلى النَّحت والزّيادة، أمّا ما لم يكن كذلك فهو **موضوعٌ وضعًا**[٢٧]. وبناءً على أنَّ هذا **الموضوع** ليس بأصل عنده، فإنّ رؤيته للنّحت ليست منسجمة مع نظريّته في الأصول الثنائيّة والثلاثيّة.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فيما زاد على الثلاثة، يضع ابنُ فارس، أحيانًا، النّحتَ بمفرده في مقابَلَةِ «الوضع»[٢٨] فيقول: «فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي فنقول إن ذلك على ضربَين: **أحدهما المنحوت** الذي ذكرناه **والضرب الآخر الموضوع وضعًا** لا مجال له في طرق القياس"[٢٩]. والنّحت يأتي عنده غالبًا (لأنه قد يأتي على غير هذا المعنى كما سنرى لاحقًا) بمعنى ما كان من كلمتَين: «وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة عَلى ثلاثة أحرف **فأكثرها** منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد (ضبَطر) وَفِي (الصِّلِّدْم) إنه من (الصَّلْد) و(الصَّدْم)»[٣٠]. ويُفهَم من قوله «**أكثرها**» أنّ بعضها ليس بنحت ولا بزيادة، أيْ غير مشتقّ من أصول ثنائيّة أو ثلاثيّة، وهو يقصد **الموضوع وَضْعًا**. كما يجيءُ النّحتُ (بنفس المعنى)، والزّيادةُ أيضًا، في مقابلةِ «الوضع»، فيقول: «منه ما نُحِت من كلمتَين صحيحتَي المعنى، مطّردتَي القياس. ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقد أُلحِق بالرُّباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله. ومنه ما **يوضع كذا وَضْعًا**»[٣١].

فالنّحت والزّيادة، إذًا، يقعان في مواجهة الوضع عند ابن فارس، فيكون الوضع هو المعنى المرجعيّ غير المشتقّ[٣٢]، وهذا يجعله داخلاً في معنى الأصليّة. ويُفتَرَضُ، على هذا الأساس: (١) أن يقع الوضعُ في الثنائيّ والثلاثيّ وما زاد عليه على حدٍّ سواء؛ (٢) أن يكون الوضع أصلًا بوجهٍ ما، قياسًا على الأصل الثنائيّ والثّلاثيّ الذي لا يُشتَقُّ منه ولا يُقاس عليه بجامع عدم القياس والاشتقاق، فقد سمّى ابنُ فارس هذا النّوع من الكلمات أصلًا، لكنَّهُ **أصلٌ عقيم**[٣٣] ما دام لا يُشتَرط أن يُتفرّعَ منه أو يُقاس عليه حتى يستحقَّ صفةَ الأصليّة.

لتوضيح هاتَين النّقطتَين، سأحتاج إلى تتبّع رؤيةِ ابن فارس للأصل عمومًا، ورؤيتِه للأصل العقيم بشَكلٍ أخصّ، من خلال تطبيقاته. وقد نفيدُ في تقصّي المسألةِ من متابعة رؤيتَــيْ القياس والاشتقاق، وهو أيضًا بحر عباب، لكنْ لا بدّ من الإطلالة عليه دعمًا لفكرة الأصل العقيم التي أَستنِدُ إليها في بيان إشكاليّة التصوّر للرؤية النّحتيّة في ظلّ نظريّة الأصل، أما بحثُه واسعًا فسيُفرَد في مقالة أخرى بإذن الله.

أمّا القياس فهو إلحاق الفرع بالأصل لعلّة معنويّة جامعة، أي إلحاق كلمة بمعنًى أصليّ يدلّ عليه جذرُها. يُلتَقَطُ هذا المفهوم من تطبيقات ابن فارس. مثال ذلك قوله في (أجل): "يدلُّ على خمس كلماتٍ متباينة، لا يكادُ يمكنُ حملُ واحدةٍ على واحدة من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصلٌ في نفسها"[٣٤]؛ وفي (وهب) قال: «كلماتٌ لا ينقاس


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بعضُها على بعض. تقول: وهَبْتُ الشَّيءَ أَهَبُهُ هِبَةً ومَوْهِبًا. واتَّهَبْتُ الهبةَ: قَبِلتُها. والـمَوْهِبَة: قَلْتٌ يَسْتنقِعُ فيه الماء، والجمع مَواهب. ويقال أَوْهَبَ إليَّ من المال كذا، أي ارتفع. وأصبح فلانٌ مُوهَبًا لكذا، أي مُعَدًّا له»[٣٥]، إذْ لا جامع معنويّاً تجتمع فيه هذه الكلمات المنحدرة من هذا الجذر، فهي لا تلحَقُ به.

والاشتقاق عنده هو استخراج فرعٍ من أصل. اقرأ مثلا قوله في (عصب): "أصلٌ صحيحٌ واحد يدلُّ على رَبْط شيءٍ بشيء، مستطيلًا أو مستديرًا. ثم يُفرَّع ذلك فروعًا، وكلُّه راجعٌ إلى قياس واحد"[٣٦]، ومفادُه أنّ هذه الفروع تُشتَقُّ من هذا الأصل، وهي محمولة عليه في معنى «الرّبط» المتعلّق بالجذر (عصب).

فالاشتقاق والقياس عمليّتان في اتّجاهَين مختلفَين، الأولى تنطلق من الأصل نحو الفرع أيْ هي عمليّة استخراجٍ وتفريع، والثانية تنطلق من الفرع نحو الأصل أيْ هي عمليّة إلحاقٍ وتأثيل. وهما متكاملتان بحيث تصنعان معًا الإطارَ العامّ لنظريّة الأصول عند ابن فارس وتطبيقاتها، لكنّهما مختلفتان وظيفيًّا، وإن كان ابنُ فارس يطلقهما، في الغالب الأعمّ، ويريد مُطْلَقَ **الإلحاق** بوصفه **نقيضًا للوضع**، فإنّه في تأصيله لِـما زاد على الثّلاثة، يجعل القياس أو الاشتقاق دائمًا في مواجهة الوضع. ويقع القياس/ الاشتقاق، عنده، في الثّنائيّ والثّلاثيّ بإلحاقهما بأصولهما، كما يقع فيما زاد على الثّلاثة بإلحاقه بالنّحت أو الزيادة[٣٧].

لكنَّه في الثّنائيّ والثّلاثيّ (في مواضع قليلة جدًّا) يجمع بين كون بعض الكلمات **أصولا** وبين كونها **موضوعة** من جهة، **ويميّز** من جهة أخرى، بين كونها **موضوعةً على قياس**، وكونها **موضوعةً على غير قياس**. فمن الأوّل قوله في (سب): «**أصل** هذا الباب القَطع، ثم اشتُقَّ منه الشَّتم [...] وأكثر الباب **موضوعٌ** عليه»[٣٨]، أي على قياس القطع؛ وقوله في (عنق): «**أصلٌ** واحد صحيح يدلُّ على امتدادٍ في شيء [...] وهذا هو الذي ذكرناه في أصل الباب: أنَّ البابَ **موضوعٌ على الامتداد**»[٣٩]، أي على قياس الامتداد. ومن الثاني قوله في (أرض): «ثلاثة أصول، أصل يتفرع وتكثر مسائله، **وأصلان لا ينقاسانِ** بل كلُّ واحدٍ **موضوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب**»[٤٠]؛ وقوله في (قطر): «هذا بابٌ **غير موضوع على قياس**، وكَلِمُهُ متباينةُ **الأصول**»[٤١]. فكيف اجتمع له أن يكون مثلُ ذلك موضوعًا! وعلى قياس أو على غير قياس! وأصلًا! فإنّه إن كان موضوعًا كان «لا مجالَ له في طُرق القياس»[٤٢]، ولذلك لم يصلُح أن يكون



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«على قياسٍ»، ولم يحتَجْ لقيد «على غير قياس»؛ ولذلك أيضًا لم يصلُح أن يسمِّيَ ما كان منه على غير قياس أصلًا، لأنّه لم يُسمِّ الموضوعَ فيما زاد على الثّلاثة أصلًا، ولا أرى فرْقًا بينهما من حيث امتناعُ القياس عليهما.

من جانبٍ آخر، نفهم من قول ابن فارس في كلمة (أرف) مثلا: "أصلٌ واحد، لا يقاس عليه ولا يُتَفرَّع منه"[٤٣] أنّ هذا الجذر مرجعيّ غير مشتقّ (أيْ لا ينقاس على أصل)، ولكنّه ليس أصلًا لفرعٍ ما (أي لم يُشتَقَّ منه فرع)، ومع هذا سمّاه **أصلا**. فهذه الكلمات الثلاثيّة، التي هي عنده أصلٌ ولكن لا يُتفرَّع منها، سمّيتُها **الأصول العقيمة**. وقد استعمل ابنُ فارس الوصف نفسَه (أي لا يقاس عليه ولا يُتَفَرَّع منه) حتّى فيما لم يَعُدَّهُ أصلًا، مثلا: (تخّ) و(درص) و(ضغ)[٤٤]، (حبج)[٤٥]، (ده)[٤٦]، وغيرها.

وهذا يعني أنّ الثّنائيّ والثّلاثيّ ثلاثة أنواع: منه ما ليس بأصل أي لا ينقاس، وهذا لم يُسَمِّهِ موضوعًا، لكنْ ربّما أتبعَه بقوله «لكنّهم يقولون» دلالةً على الوضع فيما أرى[٤٧]؛ ومنه ما هو أصل ينقاس، وَصفَه بأنه موضوعٌ على قياس؛ ومنه ما هو أصل لا ينقاس ولا يُشتَقُّ منه، وَصفَه بأنّه موضوعٌ على غير قياس، لأنه لا يلزم -كما رأينا- من قوله بأصليّة الكلمة أن تكون ممّا يُتَفرَّع منه (ولو كان الأمر لِحُكْمِ اللّغة لارتبطت الأصليّة بالتفرّع، إذْ لا يُسمّى والدًا من لم يولَد له). وهذا يجعلنا نتساءل عن وجود الوضع في الثّنائيّ والثّلاثيّ عند ابن فارس، فكأنّه يقول به، ولكنْ من غير تصريح واضح أو مقنّن كما هو الحال في الرّباعيّ وما زاد عليه.

فإذا كانت أصولُ الكلِم غيرَ مشتقّة لأنّه ليس قبلَها شيء[٤٨]، فما الذي يجعل الموضوعَ يختلف عنها في كونه غير مشتقّ من شيء؟ وإذا كان بعضُ هذه الأصول لا يُتَفَرّع منه شيء فما الذي يجعل الموضوعَ يختلف عنها في عدمِ اشتقاق شيءٍ منه؟

ولا أدري بأيّ قياسٍ يشبه الموضوعُ عدمَ الأصليّةِ (بوصفه غير منحوتٍ ولا مزيد) فيما فوق الثّلاثيّ، ولا يشبهُ الأصليّةَ في الأصل العقيم - على الأقلّ- أيْ في الثّنائيّ والثّلاثيّ، فلا أرى عِلّةً في الحالَيْن سوى «امتناع القياس والاشتقاق»، وليس إلحاقُه بأحدهما لأجلها بأَوْلى من الآخَر. وهذا السّؤال قائمٌ على ما نستنتجه من تشغيل ابن فارس لمفاهيم القياس والاشتقاق والأصل والوضع فيما زاد على الثّلاثيّ. فلو كانت رؤيتُه نظريّةً كانتْ مفاهيمُه منسجمةً ولم يختلف اشتغالُها بين الثنائيّ والثّلاثيّ وبين ما


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

زاد عليه؛ أمّا لو كانت غيرَ منسجمة، فإنّ رؤيتَه في الأصول تتزلزلُ جملةً.

وعليه، لا أرى جوابًا لهذا السّؤال سوى أنّ ابنَ فارس لَـمْ يُسمِّ الموضوع الفوثلاثيّ أصلًا لِئلاَّ تنتقِضَ نظريَّـــتُه في الأصول الثنائيّة والثلاثيّة.

والواقع أنّ موضوع الأصل عند ابن فارس موضوع شائك جدّا، فإننا لا نكاد نستبِينه نظريًّا، ولا يعيننا التطبيق كثيرًا في ذلك لكثرة إشكاليّاته. وإنّما قدّمتُ ما قدّمتُ لتوضيح فكرة الأصل الذي سمّيتُه عقيمًا في الثّنائيّ والثلاثيّ، ومدى تشابهه ومفهومَ الوضع فيما زاد على الثلاثيّ[٤٩].

حاولَ بعضُ الباحثين التوفيقَ بين الوضع والنّحت في رؤية ابن فارس بتسمية الموادّ الفَوْثلاثيّة الموضوعة عنده **أصولا**[٥٠]، مع أنّ ابنَ فارس نفسَه اكتفى بوصفِها موضوعةً، ولو شاء أن يسمِّيَها أصولًا أو ينْفِيَ عنها الأصليّة صراحةً لفعل، كما فعل في غالب موادِّهِ الثنائيّة والثلاثيّة ولم يتحرّزْ[٥١]. وحاول الحمزاويّ إخراج **الموضوع** من إشكال عدم الأصليّة بإلحاقه بالنّحت[٥٢]، من جانب أنّه يمكن أن يكون له قياسٌ خَفِيَ على ابن فارس، وبرّر عدمَ معالجتِـه للوضع معالجتَه للنّحت بأنّ أكثرَه من المعرَّب وأنّه خشي البتَّ في أمره[٥٣]. ولستُ أرى هذا التبريرَ سائغًا، فقد عالج ابنُ فارس بعضَ المعرَّبات التي لم يعلم بحالها أو شكّ فيها، بل عالَجَ ما بتَّ في عدم عربيّته أحيانًا[٥٤]. فهل يخشى أن يبُتَّ في أمر الموضوع وقد قرّر ما لم يُسبَق إليه من التّأثيل؟ ثمّ إننا لو عرضْنا هذا «الموضوعَ» على الموادّ الثلاثيّة والثنائيّة التي طبّقَ عليها ابنُ فارس مفهومَه «للأصل» الذي سمّيتُه عقيما لما وجدناه يخرج عنها، اللهمّ إلاّ في بعض المعرَّبات التي صرّحَ بعدم عربيّتها[٥٥].

## ثانيًا: الإشكاليّات التطبيقيّة للنّحت عند ابن فارس

لأنّ صناعةَ ابن فارس صناعةٌ معجميّة بامتياز، فقد غلب عليها الطابَعُ التطبيقيّ، أما التنظير فجاء عَــرَضًا بقدر ما تحتاجه الصَّنعة. وقد أبانَت الإشكالاتُ التطبيقيّة للنّحت عنده عن عدمِ وضوح قوانينه وتزاحُمِ تأصيلاته وتداخُلِ أقسامه وتعدّدِ وجوه تعامُلِه مع المعرَّب. وسبب ذلك فيما أظنّ هو انتهاجه مقاربةَ التفسير لا مقاربَة البناء، وهو ما لا يستدعي عنايةً تقنينيّةً.

لقد اتّسمَ تأصيلُ ابنِ فارس للنّحت بأربع ثغرات: الاضطراب وعدم الوضوح والتكلّف والتّزاحم. وسأوضّحها فيما يلي تباعًا.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**اضطراب علاقة الزيادة بالنّحت:**

يسميّ ابنُ فارس النّاتِجَ من نحت كلمتَين "منحوتًا". ويسمِّي "مزيدًا" ما فيه حرفٌ أضيفَ على الأصل الثلاثيّ، وربّما سمّاه منحوتًا أيضًا. لكنْ، ليس واضحًا كيف صنَّف الزّيادة مقارَنةً بالنّحت. فعلاقة النّحت بالزيادة تتّسِم عنده بالاضطراب الشديد، حتّى يكاد مفهوماهما لا يستبينان من بعض. فمرّةً يوحي كلامُـــه بأنّ المزيدَ قَـسِـيمُ المنحوت (أي مقابلٌ له في القسمة وثالثهما الموضوع)، ومرّةً يوحي بأنّه أحدُ أقسامه، وتارةً يُسوِّي بينهما وتارةً أخرى ينفي عنهما التسوية.

في المقطع التالي إشارةٌ إلى كون المزيد قسيمًا للمنحوت وليسَ أحد أقسامه، مع جعْل النّحت والزيادة والوضع ثلاثـــتَها في مقابلة بعض، قال: "**فمنه ما نُحِت** من كلمتين صحيحتَي المعنى، مطّردتَي القياس. **ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقد أُلحِق بالرُّباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله. ومنه ما يوضع كذا وَضْعًا** [...] فمن المنحوت قولهم للباقي من أصل السَّعَفة إذا قُطِعتْ (جُذمُور) [...] وذلك من كلمتين: إحداهما الجِذْم وهو الأصل، والأخرى الجِذْر وهو الأصل»[٥٦].

وفي موضع آخر يجعل الاشتقاق بمعنى الزّيادة، بوصفها قسيمًا للنّحت والوضع، قال: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، **فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوتٌ بادي النّحت، وبعضه موضوعٌ وضعًا** على عادة العربِ في مِثْله. فمن **المشتق المنحوت** (الدُّلِمَص) و(الدُّمَلِص) البَرّاق. فالميم زائدة، وهو من الشَّيء الدَّلِيص، وهو البَرَّاق»[٥٧].

ثمَّ يجعل المزيدَ من أقسامِ المنحوت في أوّل المقطع التالي، ويقابلُه بقسم آخر هو المنحوت من كلمتَين! قال: «**فمما جاء منحوتًا من كلام** العرب في الرُّباعيِّ أولُه باءٌ (البـلعُوم) مَجْرَى الطّعامِ في الحَلْق. وقد يُـحذف فيقال بُلْعُم. وغير مُشْكلٍ أنَّ هذا مأخوذٌ من بَلِعَ، إلاّ أنّه **زِيدَ عليه** ما زِيدَ لجنسٍ من المبالغة في معناه، وهذا وما أشبهه توطِئةٌ لما بعده. **ومن ذلك** (بُحْتُرٌ) وهو القصير المجتمِع الخَلْق. فهذا **منحوتٌ من كلمتين**، من الباء والتاء والراء، وهو من بترتُه فبُتِر، كأنّه حُرِم الطُّولَ فَبُتِرَ خَلْقُه. والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء»[٥٨]. ونظير هذا كثير في بابه.

ونجده، من جهةٍ، يسمّي المزيدَ منحوتًا بصريح العبارة في قوله: «وأمَّا **المنحوت** فقولهم (الصَّعْنب) الصَّغير الرّأس، **فهذا مما زيدت فيه الباء**، وأصله الصاد والعين


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والنون، وقد قلناه في الصِّعْوَنّ»[٥٩]. ومن جهةٍ أخرى، يُفرِّق جليًّا بينهما: إمّا بوصفهما قسيمَيْن كما في قوله: «باب الراء وما بعدها مما هو أكثر من ثلاثة أحرف. وهذا شيء يقِلُّ في كتاب الراء، والذي جاء منه **فمنحوتٌ أو مزيدٌ فيه**»[٦٠]؛ أو بنفي صفة النّحت عن المزيد كما في قوله: «**الرباعيّ وما زاد يكون منحوتًا**، وموضوعًا كذا وضعًا من غير نحت. فمن المنحوت من هذا الباب (الحُرْقُوف) الدابّة المهزول، فهذا من حرف وحقف [...] ومنه (**الحُلْقُوم**) **وليس ذلك منحوتًا ولكنّه مما زيدت فيه الميم**، والأصْل الحلْق»[٦١].

والغريب أنّه في المقطَعِ الأخير جعل **المزيدَ خارجًا عن مفهومِ النّحت**، فصرَّحَ بأنّ (حلقوم) **مزيدٌ وليس منحوتًا**، في حين رأيناه سابقًا يجعل (بلعوم) **منحوتًا وصرّح بكونه مزيدًا**، وكلاهما من نفس الجنس والوزن والزّيادة حرفًا وموضعًا.

وقد حاول الحمزاوي إخراجَ ابنِ فارس من هذا المأزق زاعمًا أنّ النّحتَ عنده نوعان: نحتٌ قياسيٌّ من كلمتيْنِ ونحتٌ اشتقاقيٌّ وهو الزيادة[٦٢]. ولعلّ الذي حَـمَلَه على ذلك قولُ ابنِ فارس الواردُ سابقًا: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوت بادي النَّحْت، وبعضه موضوعٌ وضعًا على عادة العربِ في مِثْله. فمن **المشتق المنحوت** (الدُّلِص) و(الدُّمَلِص) البَرّاق. فالميم زائدة، وهو من الشَّيء الدَّلِيص، وهو البرّاق».

ولا يسوغ هذا التّصنيف للنّحت بين القياس والاشتقاق، لأنّ ابنَ فارس نفسَه لم يعتمِلْ هذا التّصنيف ولم يصرِّح به. بل إنّه، حتّى، لم يكن دقيقًا في استعمال هذَين المصطلَحَيْن والتمييز بينهما في علاقتهما بالنّحت والزّيادة: فربّما يستعملهما بالمعنى نفسه في مقابلة الوضع مُطلَقًا[٦٣]؛ وقد يستعملهما بمعنى الزّيادة فقط كما ظهر؛ وأحيانًا يكون القياسُ أعمَّ بما يشمل النّحت والزيادة[٦٤]؛ وأحيانًا يكون الاشتقاق والنّحتُ شيئًا واحدًا ويتباينان أحيانًا أخرى[٦٥].كما أنّ مصطلح (المشتقّ) يتكرّرُ في الموادّ الثلاثيّة كثيرًا، ويعني به ما تتفرّعُ إليه هذه الأصول وفْــقَ قياسٍ معين[٦٦].

وبعيدا عن الاعتبار الوظيفيّ للاشتقاق والقياس[٦٧]، فإنّ كلّ هذه التذبذبات تدلُّ على أنّ القياس في الاستعمال الأعمّ، عند ابن فارس، يعني نقيضَ الوضع أيْ مطلَق الإلحاق بالأصول سواءٌ كان بنحتٍ أو زيادةٍ، ولم يضبطه بأيّ قرينة خاصّةٍ بـ«النّحت من كلمتَين»[٦٨]. ولذلك سمَّى كتابَهُ «المقاييس» دلالةً على الرابط بين المشتقّات



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(الـمُخرَجات) وأصولِـها، ولذلك استعملَ كلمةَ «القياس» في مقابلَةِ «الوضع»، ولذلك أيضًا وصفَ الأصولَ الثلاثيّة والثنائيّة العقيمة بأنّها «لا قياس لها»[٦٩]. فإذا عرفنا ذلك، أدركنا عدم صحّة التمييز بين الاشتقاق والقياس في تصنيف النّحت. ولذلك، لا أرى ابنَ فارس أراد من قولِه «المشتق المنحوت» سوى «المقيس»، وكلمة «مشتقّ»، هنا، قصاراها إرادة نقيض الوضع[٧٠].

إنّ العلاقة بين النّحت والزيادة، إذًا، تعبِّر عن نفسها بطريقةٍ تناقضيّة توحي بتلاشي الفروق من جهة، وبالتباينِ الشديد من جهةٍ أخرى، حتى إنها لتُغري، أحيانًا، بالعزوف عن مفهوم الزيادة من حيث كونُها قسيمًا للنّحت، وبجعْلها قِسْمًا من أقسامه[٧١]، بل بـحَمْلها عليه أحيانًا أخرى. ولعلّ ذلك ما دفع صبحي الصّالح إلى ردّ الزيادة إلى النّحت وادّعاء عدم تفريق ابن فارس بينهما، فقال إنّ الحرف المزيد ما هو إلاّ بقيّة من كلمة أخرى في عمليّة النّحت، وهو الأقوى تعبيريّةً فيها لذلك استُعيض به عن كلِّها[٧٢]. وأَعتقدُ أنّ نفيَ ابنِ فارس صفةَ النّحت عن كلمةٍ صرَّحَ بكونها مزيدةً (أعني: الحلقوم) يردُّ هذا الافتراض.

## عدم وضوح المعيار الكمّيّ والكيفيّ في النّحت والزيادة:

إذا كان النّحت والزيادة يجتمعان ففي أمرَين، هما: وضوح آليّتَيهما في موادّهما التطبيقيّة بالمعنى الجزئيّ أيْ حالةً فحالة؛ وعدمُ الوضوح من حيث التطبيق الكمّيّ والكيفيّ الإجماليّ. فنجم عن ذلك غيابُ رؤيةٍ كلّيّةٍ مُطّردةٍ فيهما تصلح إطارًا قياسيًّا. وقد أَبْعدَ هذا الفراغ عمليّة النّحت عند ابن فارس عن وصفها بالنّظريّة.

إنّ الجرأة التي اخترقَ بها ابنُ فارس مبدأَ السماعيّة[٧٣]، حملتْ معها ظلالَ الاعتباطيّة فيما يتعلّقُ بالقواعد الكميّة والكيفيّة لعمليّة النّحت والزّيادة. وقد كنتُ أوردْتُ في تعريفه أنّه ينحتُ الكلمةَ من كلمتَـين تأخذُ بحظٍّ منهما معًا، ويُلحِقُ بالأصلِ الثلاثيِّ زيادةً ينشأُ عنها الرُّباعيُّ والخماسيُّ. وهذا «الحظّ» الذي تأخذُ به الكلمةُ من الأصلَين غيرُ واضحِ المقدار ولا الكيفيّة. كما أنّ الزيادة غير واضحة، فلا محلُّها مطّرِد، ولا ارتباطُ حروفِ الزّيادة بالمعاني مطّرِد.

في النّحت لا تُعينُنا تطبيقاتُ ابن فارس على فهم المنهج الذي اعتمَدَه في «النُّحاتة»[٧٤]، ولا هو صرَّحَ بشيءٍ منه. فلا نعرف كم من الحروف يسقط وكم يبقى


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومن أيٍّ من الكلِمَتَيْن وما ترتيبها. وزعمَ الحمزاوي أنّ المنحوت يتكوّن من «المقطعَين القصيرَين المختلِفَين في الفعلَين ومن عنصر واحد من المقطعَين المفتوحَين القصيرَين المتشابهَين، فتكون بنيةُ المنحوت مكوَّنةً من مقطع طويل مغلَق (بـحْـــ) ومن مقطعَين مفتوحَين قصيرَين (تـــر) أي: بـــحْـــ+تـــر»[٧٥]. و(بُـحْـتُـر) تشكَّلَ من نحتِ كلمتَين (بتر+حتر)[٧٦]. ولا يطّرد هذا التقعيد، فالنّحت يختلف في عمليّته البنائيّة من مادّة لأخرى، ولا إطارَ يمكنه التقنينُ للمجموع. فمثلا، النّحت في (بُـحتر) لا يشبه النّحت في (الكَرْبَلَة) من (ربل+كبل)[٧٧]، ولا يشبه في (الثُّرمط) من (ثَرْط+رَمْط)[٧٨]، ولا في (جُذْمور) من (جذم+جذر)[٧٩]. وحتى لو سلّمنا ببقاء المقطعَين القصيرَين الـمُختلفَين، فكيف نفسِّرُ انتقاءَ المقطع الطويل (بـحْـ) وليس (حـبْـ)؟. أليس يمكن أن تكون (حبْتر) وليس (بـحتر)؟ والسؤال يتكرّر في كلّ الموادّ المشابهة، لنجدَ فَراغًا يقنِّن قياس النّحاتة. ولو أنّ ابنَ فارس أَورد احتمالاتِ مُـخْرَجات التركيب ثمّ ألغى ما لم يَـرِدْ في السماع لَـقُلنا إنّه ينظِّـــرُ، ويستثني من القاعدة، وكنّا سنفهم رؤيته هذه بوصفها نظريّةً، لكنّ الحال ليس كذلك.

وكذلك الشّأنُ بالنسبة إلى الزيادة، حيثُ لم تنضبط لا حُروفًا ولا مَوضِعًا[٨٠]، فتأتي تارةً في أوّل الثلاثيّ كالباء في (بَحْضَلَة)[٨١]، وتارةً في وسطه كالراء في (بَرْغَثَة)[٨٢]، وتارةً في آخره كاللام في (اسبَغَلّ)[٨٣]. وقد تتعدّد حروفها كالشين والنون في (عَشَنْزَر)[٨٤]، أو كما زادَ على العين والطاء في (عَلْطَمِيس)[٨٥]، وليس لذلك كلِّه قياس.

ومع غياب نظامٍ قارٍّ للنّحت والزّيادة بوصفِهما آليَّتَين إنتاجيَّتَين للُّغة، تظهر ملامح منهجٍ للتفكيك عند ابن فارس، وصَفَه بعضُ الباحثين بقوله: «إذا سقط الزائد أصبحت الكلمةُ ثلاثيّةً، ولكنْ إذا أمكن إسقاط زائدَين من مكانَين مختلفَين بحيث إذا سقط أحدُهما أُعِيدَ الآخَرُ، فإنّ ذلك يعنى أنّ الكلمة منحوتة"[٨٦]. فهل هذا الاستنتاج صحيحٌ ومُطَّرِد في ظلّ غياب منهجٍ قارٍّ للصّياغة؟ وماذا لو أمكن الأمران؟ أوَ لم يفعل ابن فارس ذلك فيما تزاحمت فيه الزيادة والنّحت[٨٧]؟ إنّ الإجابة تعيد النّحت إلى مربض السّماع، وتفسّر لماذا لم يَـجِدْ السابقون ما يقولونه فيه.

وسمّى بعضُ الباحثين المعنى الذي تضفيه الزيادةُ على الأصل[٨٨] تعبيريّةَ الحرف[٨٩]. فالحرف الزائد في (بلعوم) هو الميم وهو الحرفُ التعبيريُّ البارز في الثلاثيّ الآخَر (الذي افترضَ صبحي الصّالح وجودَه عند إلحاقه الزّيادة بالنّحت). ولكنْ



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لماذا الميم وليس غيرها؟ وهل تصلح التعبيريّة مقياسًا لتقنين عمليّة الزّيادة؟ وهل لها قوانين تؤطّرُها أساسًا؟ ثمَّ قد وَردَ في تزاحمِ الزّياداتِ اختلافُ الحرف المزيد، فما خصيصة هذه التعبيريّة في حال الحفاظ على الحمولة الدّلاليّة للقياس[٩٠]؟ للأسف، من قال بها لم يُــجِبْ عن هذه الأسئلة، ومنهَجُ ابن فارس كان شحيحًا في ذلك أيضًا.

**التكلّف**:

لَم يؤسّس ابنُ فارس منهجًا هرمِــيًّا للنّحت كما ظهر، بل فسَّرَ بالنّحت دالّاتٍ موجودةً في اللّغة. ولانعدام هذه الرؤية الفوقــيّة اتّسمَ منهجُــه بالتكلُّفِ أحيانًا، إذْ يزجُّ ببعض اجتهاداتِه التطبيقيّة زجًّا كي تتوافق ورؤيتَه، رغم أنّه صرّح بكراهته للقياس الـمُـتَمَحَّل الـمُـستكرَه[٩١].

فمثلا، قال عن (الدَّلَهْمَس) – وهو الأسد: «هي عندنا منحوتةٌ من كلمتين: من (دَالَسَ) و(هَمَسَ)، فـ(دالَس) أتى في الظَّلام، وقد ذكرناه، و(هَمَسَ) كأنّه غمس نَفْسَه فيه وفي كلِّ ما يريد»[٩٢]. وفي هذا تكلُّفٌ واضح، فإنّه في مادّة (همس) قال: «(الهَمْس) الصَّوت الخفِيّ. وهَمْسُ الأقدام أخفَى ما يكونُ من وطءِ القَدَم. وأمَّا قولُهم الهَمَّاس الأسَد الشَّديد، فمِنْ هذا عندنا أيضًا، لأنّه إنَّما يُراد به هَــمْسُه إمَّا في وَطْئه وإمَّا في عَضِّه»[٩٣]. فرغم كونه فسّرَ (الهمّاس) بما يوافقُ رؤيتَهُ في (الدّلَهْمَس) فإنّ تكلُّفه في الاثنتَين واضح، إذ كيف يكون الهمسُ في العضّ لأسدٍ ضارٍ منقضّ على فريسته، وكيف يكون الهمس غمسًا!؟

كما تكلَّفَ ابنُ فارس أيضًا في التّصرف بالحذف في بنات الخمسة ثمّ عاملها معاملةَ الرباعيّ[٩٤]. ويظهر ذلك في أوجه الإحالات سواءٌ إلى النّحت، كما فعل في (الصَّهْصَلِق) من (صَهَل) و(صَلَق)[٩٥]؛ أو الزّيادة كما فعل في (عَلطَميس)[٩٦]؛ أو إليهما معًا في عمليّةٍ واحدة بأن تدخُل الزيادةُ على الناتج من النّحت كما فعل في (الحِنْزَقْرَة)[٩٧] من (الحَزْق) و(الحَقْر) مع زيادة النون[٩٨]. أمّا ما لم يظهَرْ له فيه وجهٌ منها فيعزوه إلى الوضع كما فعل في (الدَّرْدَبيس)[٩٩] و(القَبَعْثَر)[١٠٠] وغيرهما، أو إلى القولِ بظنّه بعُجمتِه كما فَعَل في (الخَنْدَرِيس)[١٠١]. وربّما تكلَّف في تأصيل الأعجميّ كما فعل في (الفرْزدقة)[١٠٢] وهي القطعة من العجين، إذْ يقول إنّها من (فَرَزَ) و(دَقَّ)، لأنها دقيقٌ عُجِن ثم أُفرِزت منه قطعة[١٠٣].


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**تعدّد أوجه التعامل مع المعرَّب:**

زيادةً على التكلّف في التصرُّف في الـمُعرَّب، لا يحدِّدُ ابنُ فارس موقفَه منه في عمليّة النّحت. وما يزيدُ الأمرَ التباسًا أنّه يصرِّح أحيانًا بِعُجمةِ اللّفظ أو بشكِّه في عربيّتِه، فيعزوه للوضع رغمَ الشّكّ، أو يتطوَّعُ أحيانًا أخرى بردِّه إلى النّحت أو الزيادة، مع ما في ذلك من جمعٍ بين النّقيضَين.

فمِمَّا رَدَّهُ إلى النّحت مع شكِّهِ في عربيّته (العُصْفُر)[١٠٤]. ومما ردَّهُ إلى الزيادة مع شكّه في عربيّته (الحَذْلَقة)[١٠٥]. وممّا قال بوضعه مع ظنِّهَ أعجميًّا (الخَنْدَريس) وقد سبق. وممّا عزاه إلى الوضع مع قوله بعُجمتِهِ (الزَّرَجُون)[١٠٦] و(الكِبريت)[١٠٧]. وممّا قال بنحتِهِ ولعلّه لم يعلم بعجمته (البُرْجُد)[١٠٨]، وكذلك (الفرْزدقة) كما ظهر. وممّا قال بوضعه ولم يُشِرْ إلى عُجمَتِه (الـهِرْكَوْلَة)[١٠٩].

فهل يستوي عدمُ العربيّةِ والنّحتَ، أم عدمُ العربيّة والزّيادةَ عنده؟ وهل يعني هذا التّخبُّطُ إمكانيّةَ ردِّ كُلِّ ما ليس بعربيّ -أو على الأقلّ بعضِه- إلى النّحت والزّيادة؟ أليس شيئًا يشبه التّخمين؟ ولِمَ خمّنَ في مواضع وامتنع في أخرى؟ مع أنّ إمكانيّةَ «اللعبة» مفتوحةٌ، فمثلًا "حذلق" التي قال إنها من (حذق) مع زيادة الميم، ألا يسعها أن تكون من (**الحذق**) بمعنى المهارة[١١٠] ومن (**الذلق**) الذي هو طرفُ اللّسان وحدّتُه وهو أيضًا السّرعة في الرّمي[١١١]؟ وهذا لما فيها من معنى سرعةِ الكلام والمهارة فيه، فكأنّما يَقوم كلام المتحذلِقِ على طرف لسانه لكثرة ادّعائه.

**تزاحم المقاييس:**

أعني بتزاحم المقاييس أن تتجاذب المادّةَ الواحدةَ أصولٌ مختلفة (أي احتمالات قياسيّة على أكثر من وجه)، أو تتجاذبَها آليّاتُ مقاييس مختلفة (نحتًا أو زيادةً). فمن القلق في رؤية ابن فارس ذلك التداخلُ الذي نلحظه في تأصيله الموادَّ الفوثلاثيّة، بما يُشعِرُنا بتعدُّديّة تأصيله وتناقضِه أحيانًا.

ويظهر هذا التزاحم على مستويَيْن: مستوى القسم الواحد، حيث يتجاذبُ المادّةَ الواحدةَ أكثـــرُ من وجهٍ نحتيٍّ يعزوها إلى أصول مختلفة؛ وعلى مستوى القُسَيمات، حيث تُـــزاحم الزيادةُ النّحتَ، ويزاحمُ النّحتُ الوضعَ، وتزاحمُ الزيادةُ الوضعَ. وهذان الأخيران يشكّلان معضلةً حقيقيّة، لأنّ الوضعَ يعني أن لا يكونَ للكلمة



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قياسٌ تُنْسَبُ فيه لأصل بنحت أو زيادة، وإن كنتُ أدرجْـتُـهما هنا فمن باب مزاحمة المقاييس النّحتيّة للوضع لا من باب كونه إحدى آليات النّحت.

وتعدُّدُ الآلياتِ التأصيليّةِ هو في الحقيقة ثراءٌ للرؤية النّحتيّة، ويفتح فعلا بابًا واسعًا للإمكانيات الدّلاليّة للّفظة، لكنْ لا عيبَ لها في رؤية ابن فارس سوى أنّها انتقائيّة غير قائمة على معايير واضحة. فالاختيارات التي قال بها هي بعضٌ من شبكة الاحتمالات الإحصائيّة للمزيد والمنحوت. ولا تتوفّر أدواتٌ تعيننا على فهم قواعدِ انتقاءاتِه، رغم بعض المحاولات الحديثة غير المنضبطة لإيجاد تفسير لذلك يقوم على أساس الدّلالة[١١٢]. وسأستعرض فيما يلي التزاحمات التي تعجّ بها تطبيقات ابن فارس.

### ٥. ١. تزاحم الأزواج الأصليّة في النّحت:

وهو أن تُعْزَى الكلمة إلى زوجَين من الأصول، منهما اشتُقَّتْ، فيكون لها قياسان في النّحت. وهو قليل جدًّا عند ابن فارس، ومن أمثلته:

(ثَعْلَب) الرِّمح[١١٣]: منحوتةٌ من (الثَّعْب) وهو امتداد الشّيء وانبساطه[١١٤] و(العَلْب) وهو غِلظ في الشَّيء أو هو الأثَر[١١٥]، أو من (العَلْب) و(الثَّلِب) الذي هو الرُّمحُ الخوّار[١١٦].

(جَحْفَل) للجيش العظيم[١١٧]: منحوتةٌ من (الحَـفْل) أي الجمع و(الجَـفْل) أي تجمُّع الشيء في ذهاب، أو من (الجَفْل) و(الجَحْف) وهو الذهاب بالشّيء مُستَوعَبًا[١١٨].

(جَمْعَرة) للأرض ذات الحجارة: منحوتة من (الجَمْع) و(الجَمْر)[١١٩]، أو من (الجَمْع) و( المعْر) أي أرض لا نبت بها[١٢٠].

### ٥. ٢. تزاحم الزّيادات:

من الإشكاليّات التي تدلّ على عدم ثبات منهج النّحت عند ابن فارس، أنّ المادّة الفَوْثلاثيّة تتزاحمُ فيها زياداتٌ تجعل الأصلَ الثلاثيّ مختلِـفًا في كلّ مرّة. فتأتي الحروفُ المزيدةُ احتماليّةً على أكثر من وجه للفظة نفسها. جاء هذا في مواضع منها:

(تجرمزَ اللَّيلُ) إذا ذهَبَ[١٢١]: فهو إما من (جرم) وهو القطْع[١٢٢] على زيادة الزاي، أو من (الجَرْز) وهو القَطْع أيضًا على زيادة الميم، أو من (رمز) على زيادة الجيم، وهو التَّحَرُّك والاضطِراب.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(جُرْضُم/ جِرضِم) للأكول[١٢٣]: من (جَرَض) -إذا جَرَشَ وجَرَسَ- على زيادة الميم، أو من (رضم) على زيادة الجيم، وتعني أنْ يرضِمَ ما يأكلُه بَعضَه على بعض.

(الجُخْدُب/ الجُخْدَب) للجَمَل العظيم[١٢٤]: من) الخِـــدَبّ) على زيادة الجيم، أو من (الجِخَبّ) على زيادة الدال، وكلاهما العظيم.

(العَشَنَّق) للطَّويل الـجِسْم[١٢٥]: من (العَنَق) وهو الامتداد في ارتفاع أو انسياح والشِّين زائدة، أو من (الشَّنَق) أي امتداد في تعلُّقٍ بشيء والعين زائدة.

(العَسَلَّق) للظليم[١٢٦]: من (العَسَلان) وهي السّرعة والقاف زائدة، أو من (السّلق) وهو التسلُّق والعين زائدة.

### ٥. ٣. تزاحم الزيادة والنّحت:

وأعني به أن تؤولَ اللفظةُ الواحدةُ مما زاد على الثلاثة مرّةً إلى الزّيادة ومرّة إلى النّحت على وجه الاحتمال. ومن هذا القَبيل:

(جَلْعَد) وهو الصّلب الشّديد[١٢٧]: الأصل (الجِلْد) فتكون العين زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (الجِلد) و(الجلَعِ) وهو البُـروز، لأنه إذا كان صلبًا فهو بارز لقلّة نَبْته.

(جَرْعَب (للجافي[١٢٨]: الأصل (الجَعَب) أي التقبُّض فتكون الراء زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (الجَعَب) و(الجَرَع) أي الْتواءٌ في قوى الـحَبْل.

(تَحَتْرَشَ) القوم إذا حشدوا[١٢٩]: الأصل (حَرَش) من التّحريش وهو إلقاء العداوة[١٣٠]، والتاء زائدة، أو تكون الكلمة منحوتة من (حَرَش) و(حَتَر) وأصلها حَتَارُ الخيمة وما أطاف بها من أذيالها.

(العَمَلَّس) للذِّئب الخبيث[١٣١]: الأصل (عَمَس) من شدّة الانتباه واللام زائدة، أو تكون الكلمة منحوتة من (عَمَس) و(عَمِل).

(عُمْروس) للحَمَل إذا بلغ النَّزْو[١٣٢]: الأصل (عَرِسَ) بالشَّيء إذا لازَمَه وأُولع به والميم زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (عَرِس) و(مَرِس).

(اللّهْجَم) للطَّريق المدَيَّث[١٣٣]: الأصلُ (اللّهَج) أي كأنَّه يُلهَج به حتَّى يهجُمَ سالكُه على الموضع الذي يَقصِدُه والميم زائدة، أو تكون الكلمة منحوتةً من (لَهَج) و(هَجَم).

وربّما رُدَّت اللفظة في محلَّين مختلفَين مرَّةً إلى الزيادة ومرَّةً إلى النّحت، كما فعل



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مع (عَرَمْرَمٌ) وهو الجيشُ الكثير. ففي موضعٍ يقول إنّ الراء والميم مزيدتان لغرض التفخيم والأصل (عرم)[١٣٤]، وفي آخر يقول بالزيادة من (عرم) وبالنّحت من (عرم) و(عرر)[١٣٥].

٥. ٤. تزاحم الوضع والنّحت:

وهو أن يعزوَ اللفظةَ الواحدة مَرَّةً إلى الوضع ومرَّةً إلى النّحت، مع ما بينهما من تناقض شديد بحيث يمتنع احتمال إحداهما مع وجود الأخرى، وهذا لامتناع القياس في الوضع وسريانه في النّحت. ويكاد يكون نادرًا، ومنه: (الدِّلقِم) وهي الناقة التي أُكِلَت أسنانها من الكِبَر، قال عنها "ومحتمل أن تكون منحوتة من (دَقَمْتُ) فاهُ إذا كسرتُه ومن (دَلَقَ) إذا خرج، كأنَّ لسانها يندلق"[١٣٦].

٥. ٥. تزاحم الوضع والزيادة:

في آخر أبواب الحروف يذكر ابنُ فارس الكلمات الموضوعة. لكنّه أحيانًا يوردُ لبعضها تأصيلًا آخر بالزيادة، بل ربّما مال إليه. وممّا جاء في ذلك:

(التّرَبوت) وهو الذَّلول من الإبل: "فلو قال قائل إنه من التاء والراء والباء كأنه يخضع حتى يلصق بالتراب كان مذهبًا"[١٣٧].

(التَّوأبَانِيَّانِ) قادمتا الضَّرع: "وممكن أن يكون التاءُ زائدةً والأصل (الوَأْب)، وهو المقعَّب"[١٣٨].

(الادْعِنْكار) وهو إقبال السَّيل: «ومحتملٌ أن يكون من باب (دَعَكَ)»[١٣٩].

(الدَّغْفَلِيّ) من الزمان الخصب: "ومحتملٌ أن تكون هذه من الذي زيد فيه الدال، كأنّه من غفل، وهم يصِفُون الزمان الطيب الناعم بالغفلة"[١٤٠].

(الزَّمْهَرير) وهو البرد: "ممكنٌ أن يكون وُضِع وضعًا، وممكنٌ أن يكون مما مضى ذكره، من قولهم: ازمهرَّت الكواكب؛ وذلك أنّه إذا اشتدَّ البرد زَهَرتْ إذًا [و] أضاءتْ"[١٤١].

(الزَّمْـخَر) وهو القصب الأجوف الناعم من الرّيّ، ونُشَّاب العَجَم، و الشجر الكثير الملتفّ: "وممكن أن يكون الميم فيه زائدة ويكون من )زَخِرَ) النبات"[١٤٢].

(الطِّرْمِساء) وهي الظّلمة: "ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الرَّاء، كأنَّها من (طَمَس)"[١٤٣].


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**الخاتمة:**

حاول البحثُ فَــهْمَ الإطارِ العامّ الذي يجيب عن سؤال النّظريّة في الرؤية النّحتيّة عند ابن فارس. وهذا الاحتمال يخوّلها أن تكون قابلة للاستيراد والتفعيل في جملتها، فرؤية ابن فارس في النّحت من بواكير الجهد الدلاليّ في المعجميّة العربيّة التي استشرفت العمليّة التّوالديّة التي تضمن حياةَ اللّغة وتطوُّرَها. لكنّ ثغراتٍ حقيقيّةً في هذه الرؤية شكَّلَتْ قلقًا تنظيريًّا وتطبيقيًّا بما لا يتيح التسليمَ بكونها نظريّةً، بل يدعو إلى الإفادة منها مع سدّ ثغراتها حتّى تُحكِم غزلَها في عمليّة الاستيراد. وقد أفضى البحث إلى مجموعةٍ من النتائج أهمُّها:

الغاية من النّحت عند ابن فارس ليست إنتاجَ آليّاتِ توليدِ مفرداتٍ وبناءِ معجمٍ، بل هي التأصيل والتفسير للمدوّنة اللّغويّة العربيّة.

تصطدم فكرةُ ابن فارس النّحتيّة بقوله بأصليّةِ الموادّ الثنائيّة والثلاثيّة في العربيّة، والأصليّة تعني عدم اشتقاقها من غيرها من الأصول العربيّة. فقد أقرّ ابنُ فارس بوجود أصول ثلاثيّة أو ثنائيّة لا قياس لها، ممّا سمّيتُه في الورقة "أصولا عقيمة"، تتشاركُ في ذلك مع الموادَّ الفوثلاثيّة التي لم يهتَدِ فيها لأصلٍ نحتيّ وسَـمَّاها "موضوعًا"، ومع هذا لم يقُل بأصليّتِها. فتشغيله للمصطَلَحات لا يبدو منسجِمًا بين الثّنائيّ والثّلاثيّ وبين الرّباعيّ فما فَوقَه، فيما تعلَّق بمفهومَيْ الأصل والوضع وعلاقتهما بالنّحت.

تطبيقيًّا، لا نكاد نجد علاقة مستقرّة ولا فارقًا واضحًا بين مفهومَي النّحت والزيادة عند ابن فارس، فتارةً يعاملهما معاملة القَسِيمَين النِّدَّين، وتارةً يُدْخِلُهما في بعض.

لا يوجد معيار كميّ أو كيفيّ واضح اتّبعَهُ ابنُ فارس في نحت الكلمات من أصولها، وكلّ الاجتهادات التي حاولتْ تحديدَه لا تستقيم لعدم اطّرادِها تطبيقيًّا.

بسبب المنهج التفكيكيّ للنّحت عند ابن فارس نلحظُ تكلُّـفَه في تأصيل بعض الكلمات الفوثلاثيّة. فنجده يزجُّ بقياساتٍ واضحٌ ثِــقَــلُها وعدمُ انسجامِها، في محاولةِ إثبات رؤيتِه في تأصيل الفروع. ولو انطلق من المفردة الأصل وتتبَّعَ مُخرَجاتها النّحتيّة لما كان بحاجة لهذا التكلُّف، ولَوَسِعَه وضعُ إطارٍ للمستعمَل والمهمَل، أي للقاعدة وشذوذها.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لم يتّخذ ابنُ فارس موقفًا منسجِمًا من المعــرَّب، فتارةً يحمله على النّحت وتارةً على الزيادة، وتارةً يعزوه للوضع، وربّما فعل ذلك بعد التصريح بشكّه في عربيّته أو بعد بَـــتِّه في عُجمته.

على مستوًى أعمق نَـجِدُ تزاحمًا في العلاقة بين آليات النّحت عند ابن فارس، فقد يعزو المفردة الفوثلاثيّة الواحدة إلى أكثر من أصلٍ بأكثر من وجهٍ. لذلك تتزاحم المقاييس على مستوًى أفقيّ بين الأصول والزيادات، وعلى مستوًى عموديّ بين النّحت والزيادة والوضع.

لالاند، أندري، موسوعة لالاند، تعريب: خليل أحمد خليل، ط٢، بيروت-باريس: منشورات عويدات، ٢٠٠١.

النّصراوي، الحبيب، «كتاب المقاييس لابن فارس مَصْدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، ع٢٣، (٢٠٠٧)، ١٤٩-١٦٦.

نعجة، سهى فتحي، «البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل،» المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها، مج ٥، ع١، (كانون الثاني ٢٠٠٩)، ١١-٣٤.

النوري، محمد جواد وعلي خليل حمد، «مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات»، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع٤٨، (كانون الثاني-حزيران ١٩٩٥م)، ٩٥-١٦٦.

وافي، علي عبد الواحد، فقه اللّغة، ط٣، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

## (Endnotes)

* تمّ تطوير هذه الورقة عن بحثٍ مُقَدَّمٍ للأستاذ الدّكتور رمزي بعلبكي في محاضرات المعجميّة، ضمنَ برنامج استكمال مُـتَـطَـلَّبات شهادة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأمريكيّة في بيروت (٢٠١١)، فله كلّ الشّكر والتّقدير على التّوجيه وكرم التّقييم والتّقويم.

٢ - ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج٥، ٤٠٤ (سأختزله في «المقاييس» عند كُلّ إحالةٍ عليه).

٣ - انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ١٤٤.

٤ - قال الخليل: "إنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجَيْهِما إلا أنْ يُشتَقّ منهما فعل مِن جَمْعٍ بين كلمتَيْن مثل (حَيَّ على) [...] وتقول منه :حيعل يحيعل حيعلة، وقد أكثَرت



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من (الحيْعلَة) أي من قولك: (حَيَّ على) وهذا يشبه قولَهم: (تعَبْشَم) الرجلُ و(تعَبْقَسَ)، ورجل (عَبْشمِيّ) إذا كان من عَبْد شمْس أو من عَبْد قَيس فأخذوا من كِلمتين مُتعاقبتَين كلمة واشتقُّوا فعلا [...] هذا من النّحت". الخليل بن أحمد الفراهيديّ، كتاب العين، ج١، ٦٠. ويبدو أنّه لم يكن يعنيه أكثر من بيان موضعِ ائتلاف العين والحاء.

٥ – قال سيبويه: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسمًا بمنزلة (جَعْفَر) ويجعلون فيه حروف الأوّل والآخر ولا يخرِجونه من حروفها ليُعرَف [...] فمن ذلك عَبْشَمِيّ وعَبْدَرِيّ، وليس هذا بالقياس". سيبويه، الكتاب، ج٣، ٣٧٦-٣٧٧.

٦ – قال ابن السِّكِّيت: «يُقال قد أكثرت من) البسملة(، إذا أكثر من قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقد أكثَرْت من الهيللة إذا أكثرت من قول (لا إله إلا الله)، وقد أكثرت من) الحَوْلَقَة) إذا أكثرت من قول (لا حول ولا قوة إلا بالله)". ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ٣٠٣.

٧ – ابن جني، الخصائص، ج٢، ١٤٥ فما بعدها.

٨ – ذلك أنّ الوظيفة الأولى للنّحت هي الاختصار، قال ابن فارس: "العرب تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار". أحمد بن فارس، الصاحبيّ في فقه اللّغة (سأختزله في الصّاحبي عند كلّ إحالةٍ عليه)؛ ٢٠٩. وأما النّحت من أصلَين مستقلَّين أو أكثر لإنتاج كلمةٍ تنزِعُ إلى ما في الأصول من معاني فهو أمرٌ شائع في اللّغات الهنديّة – الأوروبيّة ونادر جدًا في فصيلة اللّغات السامية ومنها العربيّة. انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ١٤٤.

٩ – سليمان العايد، "تيسير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس"، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع١٤-١٥، (١٩٩٨-١٩٩٩)، ١٦٩.

١٠ – بناءً على أنّ النّظريّةَ هي «الفرضيّة المحقَّقة بعدما جرى إخضاعها لرقابة المحكَمَة العقليّة والنّقد الاختباريّ». أندري لالاند، موسوعة لالاند، ١٤٥٥.

١١ – ولعلّ أهمَّ من أشغلَـتْـه رؤيةُ ابن فارس: حسين نصّار (المعجم العربيّ: نشأته وتطوُّره، ١٩٥٦م)؛ عبد الله أمين (الاشتقاق، ١٩٥٦م)؛ صبحي الصالح (دراسات في فقه اللّغة، ١٩٦٠م)؛ نهاد الموسى (النّحت في اللّغة العربيّة، ١٩٨٤)؛ محمد رشاد الحمزاويّ (البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها، مجلّة المعجميّة، ١٩٩٤؛ نظريّة النّحت العربيّة، ١٩٩٨م)؛ محمد جواد النوري وعلي خليل حمد (مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ١٩٩٥م)؛ ممدوح محمد خسارة (الاشتقاق النّحتيّ وأثره في وضع المصطلحات، مجلّة التّراث العربيّ، ١٩٩٨)؛ سليمان العايد (تَـيْسِير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس، مجلّة المعجميّة، ١٩٩٩)؛ أحمد مطلوب (النّحت في اللّغة العربيّة، دراسة ومعجم، ٢٠٠٢)؛ سلمان السّحيميّ (أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من خلال معجم مقاييس اللّغة، ١٤٢٣هـ)؛ محمود عبد الله جفّال (منهج أحمد بن فارس في النّقد اللّغويّ في معجم مقاييس اللّغة نـــقد الخليل وابن دريد نــموذجا، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ٢٠٠٤)؛ الحبيب النّصراوي (كتاب المقاييس لابن فارس مَصْدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ، مجلّة المعجميّة، ٢٠٠٧م) وغيرهم.

١٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

١٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

١٤ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٧.

١٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ١٥٨.

١٦ – انظر: محمد رشاد الحمزاوي، «البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٩-١٠، (١٩٩٣-١٩٩٤)، ٨٨.

١٧ – "فَـوْثُـلاثيّة» هي كلمة منحوتة من كلمتَين: فوق وثلاثيّة، وأعني به ما زاد عن ثلاثة أحرف من كلمات المدوَّنة العربيّة.

١٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٨.

١٩ – أقصد مثلا على غرار منهج العَين، الذي اعتمد نظامَ التقليبات وحدّد الـمُستعمَل منها والـمُهمَل. وقد قدّمتْ الباحثة سهى فتحي نعجة دراسة إحصائيّة لكلّ محتَمَلاتِ تخريج الخماسيّ في النّحت من كلمتين والزيادة. انظر: سهى فتحي نعجة، «البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل»، المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها، مج٥، ع١، (كانون الثاني ٢٠٠٩)، ١١-٣٤. ويتّضِحُ من خلال عملها كم كان ابنُ فارس انتقائيًّا في اختياراتِه، على الأقلّ على مستوى الخماسيّ، لكنّ أُسُسَه لا تسعفنا بالوضوح لفهم انتقائـــيَّـــته.

٢٠ – الحمزاويّ، محمد رشاد، نظريّة النّحت العربيّة، ٦٨.

٢١ – الحبيب النصراوي، «كتاب المقاييس لابن فارس مصدَرًا للتعريف في المعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٢٣، (٢٠٠٧)، ١٦٢.

٢٢ – رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللّغوية، ١٧٨.

٢٣ – الطيّب البكوش، "بعض الإشكالات المنهجيّة الخاصّة بالمعجم العربيّ التاريخيّ"، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٥-٦، (١٩٨٩-١٩٩٠)، ٣٩١.

٢٤ – فمثلًا (الدُّعْثُور) وهو الحوض الذي لم يُتْقَن، قال إنه من (دَثَرَ) والعين زائدة، وأجاز أن يكون منحوتًا منه ومن (دَعَثَ). ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤٠؛ وسيأتي تفصيل ذلك لاحقًا في باب تزاحُم المقاييس.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢٥ – من ذلك قوله: «أمّا الذي هو عندنا موضوعٌ وضعًا فقد يجوز أن يكون له قياسٌ خَفِيَ علينا موضعُه. والله أعلم بذلك». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٦ ؛ وقال في سياق آخر: «وُضِعَ وَضْعًا وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقًّا: رجلٌ (مُخَضْرَمُ) الحسبِ، وهو الدعِيُّ». المصدر السابق، ج٢، ٢٥٣؛ وقال: «ومما وُضِعَ وَضْعًا وليس ببعيدٍ أن يكون له قياس (غَرْدَقْتُ) السِّتْرَ: أرسلتُه». المصدر السابق، ج٤، ٤٣٢، وغير ذلك كثير.

٢٦ – راجع المسألة بتفاصيلها عند ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٣٥ وما بعدها.

٢٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٨.

٢٨ – الحمزاوي، «البنية النّحتيّة العربيّة ودورها في التّوليد اللّغويّ»، ٨٦.

٢٩ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٣٠ – ابن فارس، الصّاحبي، ٢١٠. و الضّاد في (الضِّبَطر) –وهو الرّجل الشّديد– جاءت في المقاييس بكسر الضّاد (ج٣، ٤٠١)، بينما لم يضبطها محقّق الصّاحبيّ. وأمّا (الصلدم) فهو في محلَّين مختلفيْن من الصّاحبيّ: (الصِّلِّدْم) في باب النّحت؛ و(الصِّلْدِم) للناقة الصّلبة في باب زيادات الأسماء (الصّاحبي، ٦٢)، بينما هو في المقاييس (الصِّلْدمَة) –وهي الفَرَس الشَّديدة– (ج٣، ٣٥٢).

٣١ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

٣٢ – يدلّ على ذلك مَـحالٌّ عند ابن فارس، منها قوله: «ومما وُضِعَ وَضْعًا وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقًّا. رجلٌ (مُخَضْرَمُ) الحسبِ، وهو الدعِيُّ». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٣؛ وقوله: «وسبيلُ هذا البابِ سبيلُ ما مضى. فمنه المشتقُّ البيِّنُ الاشتقاق، ومنه ما وُضِعَ وَضْعًا». المصدر السابق، ج٣، ٥٢؛ وقوله: «وقد قلنا إنَّ كلامَ العرب ضربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرناه، ومنها ما وُضِع وضعًا». المصدر السابق، ج٥، ٨، وغير ذلك كثير...

٣٣ – أعني به الأصلَ الذي لا يقبل التفريع، ولم أجِدْ هذه التسمية فيما اطّلعتُ عليه. وسيأتي التّفصيل فيه.

٣٤ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٦٤.

٣٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٦، ١٤٧.

٣٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٣٦.

٣٧ – للمزيد حول علاقة القياس والاشتقاق بالنّحت والزّيادة، انظر مسألة (اضطراب علاقة الزيادة بالنّحت) في من هذه الورقة.

٣٨ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٦٣.

٣٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ١٥٩–١٦٢.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤٠ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٧٩–٨٠.

٤١ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٠٥.

٤٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٤٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٨٢.

٤٤ – قال إنّها ليست أصولًا يُقاسُ عليها أو يُفرَّع منها. انظر على التّرتيب: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٧؛ ثمّ المصدر السابق، ج٢، ٢٦٨؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ٣٥٥.

٤٥ – قال: «ليس عندي أصلًا يُعَوَّل عليه ولا يُفَرَّع منه». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٢٦.

٤٦ – قال: «ليس أصلًا يُقاس عليه ولا يُفرَّع منه». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٦١.

٤٧ – قال مثلًا في (دوق): «ليس أصلاً ولا فيه ما يُعَدُّ لغةً، لكنهم يقولون: مائِقٌ *دائق. ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣١٣. وانظر أيضًا، المصدر السابق: (ضون) ج٣، ٣٧٨؛ (قفن) ج٥، ١١٢؛ (مهش) ج٥، ٢٨١؛ وغيرها كثير.

٤٨ – ابن جني، الخصائص، ج٢، ٣٧.

٤٩ – أشير، في السّياق نفسه، إلى استعمال ابن فارس مصطلح الأُصَيل، للدلالة على كلمات ذات أصولٍ منفردةٍ –غالبًا– أو قليلةٍ. وعلّل بعضُ الباحثين هذه التسمية (التصغير) بكون هذه الأُصَيلات «تتّسِم بالبساطة، وذلك بسبب ندْرة ما يتّصل بها من فروع ذات شأن». انظر: محمد جواد النوري وعلي خليل حمد، «مقاييس اللّغة لابن فارس: تنبيهات وتصحيحات»، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع٤٨، (كانون الثاني–حزيران ١٩٩٥)، ٩٥–١٦٦. ويَبْعُدُ أن يريد ابنُ فارس ذلك، فقد سمّى بعضَ ما وصفه بأنّه «قليل الفروع» أصلًا، نحو (مضر) و(شغم) و(صهم). انظر: على الترتيب: ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٣٣١؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ١٩٥؛ ثمّ المصدر السابق، ج٣، ٣١٦. وسمّى بعضَه أُصَيلًا أيضًا، نحو (ضأد). ابن فارس، المقاييس، ج٣، ص٣٨٤. وفي المقابل، أورَدَ مما سمّاه أُصَيلًا وفرّع عنه كلماتٍ أكثر ممّا فرّعها عمّا سمّاه أصلًا، قارن مثلًا بين (غنّ) بوصفه أُصَيلًا (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٨) و(فدع) بوصفه أصلًا (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٤٨٢). ثمّ إذا كان يخصُّ قليلَ الفروع (بناء على تخريج المؤلِّفَين) بمصطلح الأُصَيل، فكيف سمّى بعض ما لا يُتَفَرَّع منه أصلًا كما ظهر، انظر مثلًا: (أرف) ابن فارس، المقاييس، ج١، ٨٢؟

٥٠ – العايد، «تيسير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس»، ١٧٤.

٥١ – انظر مثلًا، المقاييس: (ثعم) ج١، ٣٧٧؛ (تله) ج١، ٣٥٤؛ (ثتن) ج١، ٤٠٣؛ (لسق) ج٥، ٢٤٨...



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٥٢ – الحمزاويّ، نظريّة النّحت العربيّة، ٣٧.

٥٣ – الحمزاوي، "البنية النّحتيـّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ"، ٩٢.

٥٤ – سيردُ هذا لاحقًا في البحث.

٥٥ – أيْ ما صرّح أحيانًا بأنّه معرَّبٌ، وحتى هذه خالفها أحيانًا، فقد عدَّ (بذج)، مثلًا، أصلًا، رغم تصريحه بعجمته، قال: "الباء والذال والجيم أصلٌ واحد ليس من كلام العرب، بل هي كلمةٌ مُعَرَّبة، وهي البَذَجُ من وُلْدِ الضَّأن، والجمع بِذْجانٌ". ابن فارس، المقاييس، ج١، ٢١٧.

٥٦ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥.

٥٧ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٧.

٥٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٥٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٤٩.

٦٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٥٠٩.

٦١ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٣.

٦٢ – الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ٣٦.

٦٣ – قال مثلًا في الاشتقاق مقابلًا للوضع: "(خَرْدَلْتُ) اللّحمَ قَطّعته وفرّقته ]...[ وهو اسمٌ وقع فيه الاتّفاق بين العرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٤٩. وقال في القياس مقابلًا للوضع: «ومما وُضِعَ ولا يكاد يكون له قياس (الطَّفَنَّش) الواسع صُدورِ القَدَمين». ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٤٥٨.

٦٤ – من الأدلّة على ذلك قوله في باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أوله قاف: "ومنه ما له أدنى قياس، ومنه ما وُضِعَ وَضْعًا"، ثمّ مثّل للقياس بالزيادة والنّحت. انظر: ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٦.

٦٥ – وهذا ناجمٌ، طبعًا، عن ذبذبته في التعامل مع النّحت والزّيادة، حيث إنّه يجعل الوضع أحيانًا مقابلا للاشتقاق (بمعنى الزّيادة) وأحيانًا مقابلا للنّحت كما ظهر. ونستشفّ من ذلك أنّه يعامل الاشتقاق والنّحتَ معاملةَ المثلَيْن. ومن جهة أخرى، يعامل الاشتقاق والنّحت بوصفهما قسيمين متباينين للوضع، كقوله: «وسبيلُ هذا سبيلُ ما مضى ذِكره، فبعضُه مشتقٌّ ظاهر الاشتقاق، وبعضُه منحوت بادي النّحت، وبعضه موضوعٌ وضعًا». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٧.

٦٦ – انظر مثلًا المقاييس: (سعد) ج٣، ٧٥؛ (سجل) ج٣، ١٣٦؛ (كرى) ج٥، ١٧٣، وغيرها.

٦٧ – أعني به التكامل الوظيفيّ بين القياس بوصفه إلحاقًا للكلمات بأصولها، والاشتقاق بوصفه تفريعًا من أصول ثابتة. وقد سبق الحديث عن ذلك في باب «إشكاليّة التصوُّر في ظلّ نظريّة



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الأصول» من هذه الورقة.

٦٨ – قال: «إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولًا تتفرّع منها فروع». ابن فارس، المقاييس، ج١، ١.

٦٩ – قال مثلًا في (ضكع): « كلمةٌ لا قياسَ لها. يقال رجل ضَوْكَعةٌ، إذا كان كثيرَ اللَّحم ثقيلًا». ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٦٨؛ وقال في (رخد): « كلمة واحدة ليس لها قياس. ويقال (الرِّخْوَدّ) الليِّن العِظام». ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٥٠٢.

٧٠ – ومما يؤيّد أنّ ابن فارس لم يُرِدْ من «المشتق» أكثر من الفرعِ بوصفه ناجمًا عن عمليّة قياس في مقابلةِ الوضع، قوله: «التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جدًّا، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعًا وَضْعًا مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق». ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٣، وانظر الهامش (٦٢) من هذه الورقة.

٧١ – انظر في هذه المسألة: عبد الفتاح الفرجاوي، «قاعدة الرّدّ إلى الأصل في الأبنية والمنحوتات»، مجلّة المعجميّة، جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس، ع٢١-٢٢، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ١٥٧.

٧٢ – صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ٢٤٧ فما بعدها. وانظر المزيدَ حول إشكاليّة الحرف التّعبيريّ في مسألة عدم وضوح المعيار الكمّيّ والكيفيّ في النّحت والزيادة من هذه الورقة.

٧٣ – قال أبو حيّان بخصوص النّحت: «وهذا الحكمُ لا يطَّرِد، إنّما يُقال منه ما قالَـــتْه العرب. والمحفوظ عبشميٌّ في عبد شمس وعبدريّ في عبد الدار ومرقسيّ في امرئ القيس، وعبقسيّ في عبد القيس وتيمليّ في تيم الله». انظر: عبد الرحمن السيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج١، ٤٨٥.

٧٤ – النُّحاتة لغةً هي ما يسقطُ من المنحوت (ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٤٠٤). وأريد به الحروف التي تسقط من عمليّة النّحت، حيث نجدها في الأصل بينما لا ترد في الناتج. في المثال الوارد، (بحتر) منحوتة من بتر وحتر، فمجمل الحروف في الأصلَين ستة: الباء؛ التاء مرتين؛ الحاء؛ والراء مرتين، والوارد في الناتج أربعةٌ لأنّ الحروف المتكرّرة جاءت مرة واحدة، فالنحاتة هنا هي التاء والراء الأخريان. بينما (صهصلق) مثلا، منحوتة من صهق وصلق، ومجموع الحروف فيهما ستة وفي الناتج خمسة، والصاد تكرّرت بينما اللام لم تتكرّر، فالنحاتة هي القاف الثانية. انظر هامش (٩١).

٧٥ – الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ٥٥. وفي الزّيادة يقرّ الحمزاوي بغياب معايير كميّة وكيفيّة عند ابن فارس، انظر المرجع السابق، ٦٣.

٧٦ – البحتر هو المجتمِعُ الخَلْقة. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩.

٧٧ – الكربلةُ رخاوةٌ في القدمَين. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٩٣.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٧٨ – الثرمط الطّين. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٠٣–٤٠٤.

٧٩ – الجذمور هو ما قُطِع من الجذر. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٥–٥٠٦.

٨٠ – انظر إحصائيات الحمزاوي، نظريّة النّحت العربيّة، ١٤٧ فما بعدها.

٨١ – (البَحْضَلَة) هي أَنْ يَقْفِزَ الرَّجُل قَفَزَانَ اليَربوع. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢.

٨٢ – (البَرْغَثَة) هي لونٌ شبيهٌ بالطُّحْلة. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢.

٨٣ – يُقال (اسبَغَلّ) إذا ابتلَّ بالماء. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ١٦٠.

٨٤ – (العَشَنْزَر) هو الشّديد. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٣.

٨٥ – (العَلْطَمِيس) هي الجارية البَضّة حسنة القوام. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢.

٨٦ – سلمان السّحيميّ، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، ١٤٣.

٨٧ – انظر مسألة تزاحم الزّيادة والنّحت من هذه الدّراسة.

٨٨ – قال ابن فارس: «إنّهم يزيدون في الحروف من الكلمة تعظيمًا للشيء أو تهويلًا وتقبيحًا». ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٧. ثمّ عبّر عن معاني هذه الحروف الزائدة في محالّها من غير تعميم فذكَر، مثلًا: المبالغة والتفخيم، كالميم في (زُرْقُم) لشديد الزّرقةِ (ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٢)، وفي (بُلعوم) لـمَجْرَى الطّعامِ في الحَلْق (ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٢٩)؛ والاستشناع، كالنون واللام من (خَفَنْجَل) للثَّقيل الوخِم القبيحِ (ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٤)؛ وتأكيد المعنى، مثل زيادة الراء وتكريرها في (القمطرير) وهو الشديد (ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٧)؛ والتهويل نحو ما زاد على «عنق» من (عَنْقَفير) للدَّاهية (ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢).

٨٩ – صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ٢٤٨.

٩٠ – مثلًا: (الجُخْدُب/ الجُخْدَب) للجمل العظيم: من(الخِدَبّ)+الجيم، أو من (الخجبّ)+الدال، وكلاهما العظيم أيضًا. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١. انظر للتفصيل مسألة تزاحم الزيادات من هذه الورقة.

٩١ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٢٧٥. مع هذا نجد ابنَ فارس قاسَ أقيسة اعترف بأنّها تمحُّلٌ واستكراه، فمثلًا قال في (ضهي): «يدلُّ على مشابهة شيءٍ لشيء ]...[ والمرأة الضَّهْياء، هي التي لا تَحِيض؛ فيجوز على تمحُّلٍ واستكراه، أن يقال كأنَّها قد ضاهت الرِّجالَ فلم تَحِض". المصدر السابق، ج٣، ٣٧٤؛ وقال في (عم): " يدلُّ على الطُّول والكَثرة والعُلُوّ [...] ومما ليس له قياس إلاّ على التمحُّل عَمَّان: اسم بلد". المصدر السابق، ج٤، ١٨. وغير ذلك.

٩٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٣٨.

٩٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٦، ٦٦.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٩٤ – السحيمي، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، ٣٩.

٩٥ – (الصّهصلق) هو الشّديد الصَّوت الصَّخّاب. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٣٥١.

٩٦ – (العَلْطَمِيس) الجارية البَضّة حسنة القوام. ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٢.

٩٧ – (الحِنْزَقْرَة) أيْ القَصير. المقاييس، ج٢، ١٤٥.

٩٨ – هنا دليلٌ آخر على أنّ الرّباعيّ لا يختلف في تطبيقات ابن فارس عن الأصل، وذلك من خلال إدخاله النّحت والزّيادة على مثل هذه الألفاظَ الرباعيّة الناتجة عن قياسِ الثّلاثيّ ومعاملتها كأصل، أيْ كمعاملته للثلاثيّ نحتًا وزيادةً.

٩٩ – (الدَّرْدَبيس) هو الدّاهية والشّيخ الهِمّ. المقاييس، ج٢، ٣٤٢.

١٠٠ – (القَبَعْثَر) العظيم الخَلْق. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١١٩.

١٠١ – (الخَنْدَرِيس) هي الخمر وقد سبق. ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٢.

١٠٢ – قال ابن منظور بأعجميّتها. محمّد بن منظور، لسان العرب، مج٥، ج٣٧، ٣٣٧٨، (مادة فرز).

١٠٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٥١٣.

١٠٤ – (العُصْفُر) نباتٌ. قال فيه: «وهذا إن كان معرَّبًا فلا قياسَ له، وإنْ كان عربيًّا فمنحوتٌ من (عَصَر) و(صَفَر)». ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٩.

١٠٥ – (الحَذْلَقة) هي ادّعاء الإنسان أكثَرَ مما عنده، يريد إظهار حِذْقٍ بالشيء. قال فيها: "وأظنُّها ليست عربيَّةً أصلية، وإنما هي مولَّدة واللام فيها زائدة، وإنما أصله (الحِذْق)". ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٤.

١٠٦ – (الزَّرَجُون) حجرٌ ثمين. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٣.

١٠٧ – (الكبريت) معروف. ابن فارس، المقاييس، ج٥، ١٩٤.

١٠٨ – (البُرْجُد) كِساءٌ مخطَّط. قال ابن فارس إنه منحوتٌ من (البِجاد) وهو الكِساء ومن (البُرْد). انظر: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٣٠. وهو "عند العرب ثوبٌ غليظٌ مخطّط [...] وهو في اللاتينيّة (باراجودا) Paraguada، أي ثوبٌ مزدان بالذّهب". حسن ظاظا، الساميُّون ولغاتِهم: تعريف بالقرابات اللّغويّة والحضاريّة عند العرب، ١٣٣.

١٠٩ – (الـهِرْكَوْلَة) المرأة الجسيمة. ابن فارس، المقاييس، ج٦، ٧٣. وفي الأصل هي من هرقل (Herclius) اسم أعجميّ. انظر: أبو منصور الجواليقي، المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، ٣٩٧.

١١٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٧–٣٨.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١١١ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٢٥٩.

١١٢ – أُحيلُ القارئَ من جديد على مقال الباحثة نعجة، "البنية الخماسيّة بين التصوُّر والتمثُّل".

١١٣ – أقول «ثعلب الرُّمح» تمييزا له عن «الثّعلب» الذي هو مخرج الماء من الجرين، لأن هذه الأخيرة عند ابن فارس مزيدة. انظر ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٠٣.

١١٤ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٧٨.

١١٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ١٢٠.

١١٦ – (ثلب) يدلّ على خَوَر الشّيء وتشعُّـــثـــه. ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩. و به سُمِّيَ الرُّمح الخوّار لأنّ ذلك الطَّرَف دقيق. انظر: المصدر السابق، ج١، ٤٠٣.

١١٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١١٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٢٧.

١١٩ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٧.

١٢٠ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٨.

١٢١ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١٢٢ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٤٤٥.

١٢٣ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١.

١٢٤ – انظر: ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١١. وقال في موضع آخر: «جُخْدَب/ جُخدُب دُوَيْبَّة». المصدر السابق، ج١، ٥١٣.

١٢٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٩.

١٢٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٥٩.

١٢٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥٠٩.

١٢٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٥١٠.

١٢٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ١٤٥.

١٣٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٩.

١٣١ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٦.

١٣٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٦٨.

١٣٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٥، ٢٦٥. والـمُديَّث هو الـــمُـــذَلّل، انظر: المصدر السابق، ج٢، ٣١٧.

١٣٤ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٣٧٣.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٣٥ – ابن فارس، المقاييس، ج٤، ٢٩٣.
١٣٦ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤٢.
١٣٧ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٥.
١٣٨ – ابن فارس، المقاييس، ج١، ٣٦٥.
١٣٩ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤١.
١٤٠ – ابن فارس، المقاييس، ج٢، ٣٤١.
١٤١ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٥.
١٤٢ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٥٥.
١٤٣ – ابن فارس، المقاييس، ج٣، ٤٥٩.

## قائمة المصادر والمراجع


**المصادر الأصول:**

ابن فارس، أبو الحسين أحمد الرّازي، الصاحبيّ في فقه اللّغة، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٩٧. ، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩.

**المصادر:**

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمّد مبروك، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢.

ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النّجار، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.

الجواليقي، أبو منصور موهوب، المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٢، القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٩.

ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون، مصر: دار المعارف، ١٩٤٩.

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.

السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرَحه وضبطه وصحّحه وعنوَنَ موضوعاته: محمّد أحمد جاد وآخرون، ط٣، القاهرة: مكتبة التراث، بلا تاريخ.





هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائي، دار ومكتبة الهلال، بلا تاريخ.

ابن منظور، محمّد جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف، بلا تاريخ.

**المراجع:**

بعلبكي، رمزي، معجم المصطلحات اللّغويّة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

البكوش، الطيّب، «بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربيّ التاريخيّ»، مجلّة المعجميّة، ع٥-٦، (١٩٨٩-١٩٩٠)، ٣٨٧- ٤٠٧.

الحمزاويّ، محمد رشاد، «البنية النّحتيـّة العربيّة ودورها في التوليد اللّغويّ: مقاربة قديمة حديثة لأصولها»، مجلّة المعجميّة، ع٩-١٠، (١٩٩٣-١٩٩٤)، ٨٣-١٠٣.

الحمزاويّ، محمد رشاد، نظريّة النّحت العربيّة، سوسة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

السّحيميّ، سلمان، أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللّغة، مكّة المكرَّمة: مركز بحوث اللّغة العربيّة وآدابها بجامعة أمّ القرى، ١٤٢٣هـ.

الصّالح، صبحي، دراسات في فقه اللّغة، ط١٦، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤.

ظاظا، حسن، الساميُّون ولغاتُهم: تعريف بالقرابات اللّغويّة والحضاريّة عند العرب، ط٢، دمشق-بيروت: دار القلم، الدار الشاميّة، ١٩٩٠.

العايد، سليمان، «تَـيْسِير المعجم العربيّ لدى أحمد بن فارس»، مجلّة المعجميّة، ع١٤-١٥، (١٩٩٨-١٩٩٩)، ١٥٩-١٧٩.

الفرجاوي، عبد الفتاح، «قاعدة الرّدّ إلى الأصل في الأبنية والمنحوتات»، مجلّة المعجميّة، ع٢١-٢٢، (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ١٥١-١٦٥.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً